فورد : سعي حثيث لضم اسبانيا الى الاطلسي

ارياس نافارو : الفرانكوية افضل من الديمقراطيات البورجوازية (!)

هل تبتعد اسبانيا فعلاً عن الديكتاتورية في هذه المرحلة ؟

مقابلة مع رئيس الحكومة حول السياسات الداخليّة والخارجيّة

نافارو يؤكد استمرار الفرانكوية والارتباط بأميركا والرغبة في الانضمام الى الاطلسي

قبل سنتين ، وكان رئيس حكومة الجنرال فرانكو ، حاول ارياس نافارو القيام ب « جهد متواضع » لاضفاء شيء من « الليبرالية » في سياسات نظام الحكم الديكتاتوري . ذلك « الجهد » انتهى الى الصفر . فقد منعه فرانكو بالذات ، واليمين المتطرف في حاشية الديكتاتور الراحل . والان من بعد فرانكو ، عاد نافارو رئيسا للحكومة ، وقد فرضه هذا اليمين المتطرف نفسه الذي اجهض « محاولته المتواضعة » السابقة . وهذه الواقعة بالتحديد ، هي التي تثير علامة الاستفهام الكبيرة حول حقيقة ليبرالية مقترحاته السابقة . وقد اجرت مجلة « نيوزويك » الامريكية مقابلة معه في الاسبوع الماضي ، تحدث فيها عن مشاريع حكومته ، يمكن من استعراضها بايجاز فيما يلي ، ان نطلع على التوجه « الجديد » للحكم « الفرانكوي الثاني » الذي يروج له الاعلام الغربي الامبريالي منذ صعود الملك خوان كارلوس الى السلطة . فماذا قاله نافارو ؟ وهل تتجه اسبانيا فعلا في هذه المرحلة ، بعيدا عن الديكتاتورية ؟

ـ حول « المسائل الاساسية » :

اعلن نافارو بان الحكم الاسباني الان ، هو في موقع يمكنه من انشاء نظام اسماه ب « التعايش السياسي الداخلي » ، يمكن اسبانيا من مواصلة نموها الاقتصادي المتسارع . لكن ماذا يعني هذا ؟ قال نافارو بانه يعني « البناء على الواقع القائم حاليا ، وفي الوقت نفسه ، احترام الحريات السياسية المعترف بها في البلدان الديمقراطية الاخرى ... » واضاف : انني لست يمينيا ، بل محافظا كلاسيكيا . وكنت دائما متسامحا تجاه الاراء السياسية الاخرى . انني منفتح لكل المبادىء غير الشيوعية ، طالما انها ملتزمة بالنضال من اجل التقدم . هذه هي عملية تثبيت الحال السوية التي بانشرنا بها » (!) ويتضح من هذا الكلام ان نافارو يرفض « اتهامات » الاعلام الغربي له بالميل ولو جزئيا نحو الليبرالية ، ويدحض بنفسه ، « الامال » التي يعلقها هذا الاعلام على اول حكومة ناقص فرانكو . ولو لم يكن نافارو في هذا الموقع السياسي لما فرضه المتطرف الفاشي رئيسا للحكومة ، ولما ارتضى به رئيسا للحركة الفاشية الكتائبية التي كان يراسها الديكتاتور الراحل .

ـ حول الانتخابات :

هناك خطة لتنفيذها على مرحلتين . الاولى ، انتخابات المجالس البلدية والاقليمية حيث ستكتسب « الاحزاب السياسية » (اي احزاب ؟!) خبرة في العملية الديمقراطية (!)

وقال نافارو بان هذه المرحلة تتم في نهاية سنة ١٩٧٦ الحالية ، ومن ثم تجري الانتخابات العامة وتتم قبل نهاية سنة ١٩٧٧ القادمة ... « وبذلك سوف ترون في خلال سنتين ، حقيقة العمل الفعال لاربعة او خمسة احزاب ، في الديمقراطية الاسبانية الجديدة » (!)

ـ حول الحزب الشيوعي :

« ان اعطاء الشرعية للشيوعيين ليس مقياسا للحرية » ، هذا ما اصر عليه نافارو ، متهما رئيس الحزب سانتياغو كاريللو بوضع نفسه « في داخل ايديولوجية دولية تجعله اداة للتخريب » ، وبانه

وحزبه يحاولون فتح الجراح القديمة لا تركها تلتئم ، وان ذلك برايه ، قد افقد كاريللو « حقه في المواطنية الاسبانية ، وفي الحماية » . وتجدر الاشارة هنا ان احد الوزراء في حكومة نافارو قد تعرض لانتقادات شديدة لانه اعلن في باريس ، بان كاريللو يستطيع القدوم في اية لحظة يريد ، للحصول على جوازه الاسباني ! ـ هذه الواقعة وتصريحات نافارو تشير الى ان ثمة خلاف داخل الحكومة حول الحزب الشيوعي.

ـ حول المعتقلين السياسيين :

ان العفو العام الشامل عن المعتقلين السياسيين سيجيء في نهاية عملية تثبيت الاوضاع السوية ، الطبيعية . هذا ما قاله نافارو مؤكدا بذلك رفض حكومته مطالب اوسع القطاعات الشعبية باقرار العفو الشامل . اما حجته فهي ان السلطة لن تطلق سراح اناس سيحاولون « تخريب ما نحاول بناءه » (!)

ـ حول ارهاب الشرطة :

تضمنت اجابة نافارو رفض السؤال بحد ذاته، مدافعا عن اجهزة القمع بانها تقوم بواجبها في الحفاظ على القانون وتقديم منتهكي القانون « الى العدالة »، ومشيرا الى ان سلوك الشرطة الاسبانية « لا يختلف » عن سلوك الاجهزة المماثلة في امريكا وفرنسا وبلجيكا ، مثلا (!)

ـ حول السوق المشتركة :

اعرب نافارو عن ارادة ورغبة اسبانيا في ان تصبح عضوا كاملا في المنظمات الاوروبية . يعني ؟ قال نافارو بان معنى ذلك ان الحكومة مستعدة لبناء « ديمقراطية اسبانية الخصائص « تسمح لاسبانيا بان تنتقل الى المجرى السياسي لاوروبا « الحرة » من دون ان تتخلى عن « تقاليدها الخاصة » (!)

وفي هذا الصدد طالب نافارو بان يكون جيران اسبانيا « متفهمين ومرنين » من اجل تمكين بلاده « تجاوز الاختلافات المتعددة التي لا تزال تفصلها عن السوق المشتركة سياسيا واقتصاديا ، عن السوق المشتركة » ، وذلك بصورة تدريجية ...

ـ حول التقاليد الاسبانية :

في رده حول هذه المسالة ، حمل نافارو مسؤولية كارثة الحرب الاهلية الاسبانية الى ما اسماه عناد الاسبان السابق ، واصرارهم « على تنظيم حياتهم السياسية كمجرد انعكاس لبلدان غربية اخرى ذات تقاليد سياسية مختلفة » (!) ثم كرر شعار « التعايش السياسي الداخلي» الذي تنوي حكومته تطبيقه ، وبانه يعني البناء على « الحقيقة الحالية القائمة » الى جانب الاحترام الكامل للحقوق الانسانية والحريات السياسية المعترف بها في ديمقراطيات اخرى ، ولكنه استثنى ما وصفه « التطرف من اي نوع كان » (!)

ـ حول القواعد الاميركية :

قال نافارو بان الاتفاق مع الولايات المتحدة لتمديد استئجارها القواعد البحرية والجوية في اسبانيا تكاد تنتهي بعد حل بعض « التفاصيل » . ولكن ما هي هذه التفاصيل التي اعاقت اتمام الاتفاق الى الان ؟ انها تتضح في كلام نافارو عندما شكى من كون الولايات المتحدة تتجاهل حقيقة ان هذه التسهيلات العسكرية ، وهي جزء لا يتجزأ من قوة حلف شمال الاطلسي الرادعة ، « تتطلب اجراءات وقائية عسكرية مكلفة من مدريد » ، وان اسبانيا ليست عضوا في الحلف ولا تتمتع باي من منافعه ، ولا تتحمل سوى اعبائه ... » واضاف في شكواه وتذمره يقول ، بان البلدان الاوروبية الاخرى « تستغل » جغرافية اسبانيا ومعاداتها للشيوعية ، بينما « تتجاهل » الحقوق التي « تستحقها » اسبانيا من هذه الخدمات الدفاعية للحلف ... (!)

ولكن ماذا تطلب مدريد بعد كل هذا التذمر ؟ لقد قالها نافارو صراحة : « على الولايات المتحدة ان تزيد زيادة ضخمة ، مساعداتها العسكرية ـ ان تضاعفها على الاقل » . (!)

ـ حول حلف شمال الاطلسي :

اكد نافارو بان اسبانيا ترغب في الانضمام الى الحلف ، وان هذا الانضمام هو « امر طبيعي » ، على حد قوله . والجدير بالذكر ان اوروبا الغربية تقليديا ، تعارض انضمام اسبانيا لحلف الاطلسي بحجة انها ترفض مشاركة حكم ديكتاتوري منبوذ . وكانت واشنطن تسلم بهذا الموقف « تفهما » لشعور حلفائها الاوروبيات . ولكن الحقيقة تكشف الرياء في هذا الموقف الاوروبي الغربي . وهذه الحقيقة تتبين مما قاله نافارو تدعيما لحجة اسبانيا بحقها الطبيعي في الانضمام رسميا الى الحلف . قال نافارو للمراسل الامريكي : « دعني اذكرك بان القواعد الامريكية في اسبانيا ليست فقط جزءا من القوة الرادعة للتحالف (الاطلسي) بل جزءا من البنية التحتية للحلف الاطلسي يخضع لقيادة القائد الاعلى لحلف شمال الاطلسي ... ان بقاء اوروبا الغربية يعتمد على القوة الامريكية الرادعة ، والقواعد (الامريكية في اسبانيا) هي جزء اساسي من قوة الردع تلك . وبلادنا بالتالي ، كانت تتحمل وضعا غير طبيعي ... ولا يمكن لهذا الوضع ان يستمر . انه امر غير منطقي وغير مقبول . واذا ما استمر ، فان على اسبانيا ان تقرر بان ليس لديها اي التزام تجاه دفاع اوروبا . لا يمكن ان يستمر التمييز ضد اسبانيا . فاما ان تعترف اوروبا بدورنا كحليف طبيعي لها او على اسبانيا ان تحصر استخدام القواعد فقط لحاجات الولايات المتحدة واسبانيا » (!)

وتتضح مما قاله نافارو ، حقيقة الموقف المرائي لاوروبا الغربية : فهي راضية بدور اسبانيا الاساسي في التحالف العسكري للنادي الامبريالي الرأسمالي ، ولكنها ترفض (حتى الان على الاقل) وضعه في اطاره الرسمي باعطاء مدريد بطاقة العضوية مسايرة من حكوماتها للراي العام الاوروبي المعبأ ضد الديكتاتورية الاسبانية منذ الحرب الاهلية وانتصار الفاشيين فيها. ويمكن ان نفهم من قوة لهجة نافارو « وتهديداته » ، بان هناك بحث جدي الان بعد وفاة فرانكو من اجل انضمام اسبانيا رسميا الى الحلف . فمثل هذا الانضمام يعطي نظام حكم « فرانكو الثاني » ، كسبا سياسيا لانه سيعني قبولا رسميا اوروبيا (غربيا) وبالتالي شهادة اوروبية ، « تبرىء ساحة » النظام من « تهمة الديكتاتورية » . وهذا السعي الجدي ترافقه حملة اعلامية في الصحافة الغربية والامريكية حول « انتهاء الديكتاتورية » في اسبانيا بعد وفاة فرانكو ، وحول بداية « انفتاح » مدريد على الديمقراطية ، وما الى ذلك من ترويجات لتبييض وجه نظام الحكم الفرانكوي في اذهان الراي العام الاوروبي (الغربي) تمهيدا للانضمام الرسمي المنشود الى حلف الاطلسي .

■

عمليات ثورية جديدة في ايران

رد! على سلسلة احكام الاعدام التي اخذ يصدرها نظام الشاه على المناضلين الايرانيين ، قامت القوى الثورية في ايران بعدة هجمات ثورية ، اعترفت فيها اذاعة طهران، بانه جرى صدام مع مجموعتين مسلحتين في شمال ووسط ايران قتل فيها خمسة من الثوار ، اثنان منهم امرأتان ...

ان هذه العمليات ما هي الا استمرارا للعمليات الثورية المسلحة التي ابتدات في اوائل عام ١٩٧٥ وتميزت بشدتها وتصاعدها وقلة خسائرها ...

ومن جهة اخرى بعث ممثلون عن سبعة احزاب هولندية ببرقية احتجاج الى اعضاء مجلس «النواب» الايراني ، عقب صدور حكم باعدام عشرة من المناضلين الايرانيين ، وطالبوا في برقيتهم الغاء الحكم وتوفير رعاية انسانية لهم !